

ان يكون المستثنى منه مذكورا فيه قبلها والمراد
بالإيجاز ان لا يتقدمه نفي ولا شبهه سواء كان
الاستثناء متصلا أم منقطعا والمراد بالاستثناء
المتصل ان يكون المستثنى من جنس المستثنى منه
والاستثناء المنقطع بخلافه وهو ان لا يكون المستثنى
من جنس المستثنى منه فالمتصل نحو ما قام القوم
الازيدوا والمنقطع ما قام الخيل الاحمار وان كان ما قبل
الكلام تاما غير موجب بان تقدم عليه نفي او
شبهه فلا يخلو ما ان يكون الاستثناء متصلا
او منقطعا فان كان الاستثناء متصلا جاز في
الاتباع للمستثنى منه فمما ونصبا وجزا وجزا فيه
النصب اتفاقا بين الجازيين والنميين نحو
ما قام القوم الازيد بالرفع على الابدال من القوم
بدل بعض من كل عند البصريين وعطف نسق
عند الكوفيين لان الاعنهم من حروف العطف
بمنزلة لا والازيد بالنصب على الاستثناء وان كان
الاستثناء منقطعا فان لم يمكن تسليط العامل
على المستثنى وجب النصب اتفاقا نحو ما قام القوم
المال الا انقص اذا لاقى قالوا ان القوم وان امكن

تسليط

تسليط العامل على المستثنى ففيه خلاف بين
الجازيين والنميين فالجازيون يوجبون
نصب المستثنى والنميين يوجبون نفي الاستثناء
المستثنى منه نحو ما قام القوم الاحمار بالنصب
على المستثنى وجبا عند الجازيين راجعا عند النميين
قال يتقدم المستثنى على المستثنى منه فيما هي
المتصل والمنقطع فان تقدم المستثنى وجب فيه
والتبع اتباعه لان التابع لا يتقدم على المتبوع
ما دام باقيا على تبعيته نحو ما قام الازيد القوم
وما قام الاحمار احد واعدا به ما نافية وقلم
فعل ما من والاخرق استثناء وزيدا وحمرا نصبا
على الاستثناء والقوم واحد فعل واحترقوا تقولنا
ما دام باقيا على تبعيته من نحو ما مرت بمتك
احد فان المتبوع احد وصار تابعا وبذلك وجب
قولهم ما بالايوبك نامر برفع المستثنى مع تقدمه
على المستثنى منه وان كان ما قبل الاستثناء بان لم
يذكر فيه المستثنى منه وعمد موجب بان تقدمه
تبع او شبهه كان ما بعد الاستثناء يجب ما قبلها
وتسمى الاستثناء في حالان ما قبل الامر العامل